

جامعة القاهرة

كلية الحقوق

استجواب المتهم في النظام السعودي مقارنة بالتشريع المصري

رسالة لنيل درجة الماجستير في الحقوق

مقدمة من الطالب

ممدوح رشيد مشرف الرشيد الغزي

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ مأمون محمد سلامة

لجنة الحكم والمناقشة

" رئيساً "

الأستاذ الدكتور/ مأمون محمد سلامة

رئيس جامعة القاهرة سابقاً وأستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق – جامعة القاهرة.

" عضواً "

الأستاذ الدكتور/ أحمد عوض بلال

وكيل كلية الحقوق وأستاذ القانون الجنائي – جامعة القاهرة.

" عضواً "

الأستاذ الدكتور/ إبراهيم عيد نايل

أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق – جامعة عين شمس.

٢٠٠٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

"ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير"

صدق الله العظيم

سورة الممتحنة، الآية رقم (٤)

شكر .. وتقدير

أتشرف برفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى أستاذي القدير سعادة الأستاذ الدكتور/مأمون سلامة رئيس جامعة القاهرة سابقا ، وأستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق – جامعة القاهرة الذي شرفني بإشرافه على الرسالة، فكان نعم الأب والمعلم .. وأحتضن جهدي ، فكان خير مرشد وموجه .. ومنحني من وقته وعلمه، فكان المفضل الكريم ..

كما أتقدم بجزيل الشكر وجميل التقدير إلى أستاذي الجليل سعادة الأستاذ الدكتور/ أحمد عوض بلال وكيل كلية الحقوق – جامعة القاهرة ، وأستاذ القانون الجنائي بها، وكان قبوله الكريم لمناقشتي فرصة نادرة للاستزادة من منهجيته ومعرفته ..

وإلى أستاذي الموقر سعادة الأستاذ الدكتور/ إبراهيم عيد نايل – أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق – جامعة عين شمس بقبوله المشكور لمناقشتي ومنحي المزيد من الإفادة وحسن التوجيه ..

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من مد يد العون كي ترى هذه الرسالة طريقها إلى النور .. إليهم جميعا الشكر كل الشكر مني، والأجر والمثوبة من الله العلي القدير ..

وهو سبحانه وتعالى ولي التوفيق .

المقدمة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله رائد البشرية، ومعلمها الأول ورحمة الله المهداة إليها ، لتخرج من الظلمات إلى النور، وعلى من والاه واهتدى بهديه إلى يوم الدين .

وبعد :

موضوع الرسالة:

أفرد هذا البحث لدراسة الاستجواب باعتباره أهم مرحلة من مراحل الدعوى الجنائية ، يمكن أن يتعرض فيها المتهم للمساس بحريته وحقوقه وتتعطّل مصالحه وتساء سمعته، نظراً للنتائج الخطيرة المترتبة عليه ولكونه يبنى عليه الحكم النهائي في الدعوى الجنائية إذ يقف على حقيقة التهمة الموجهة إلى المتهم كما يربط بين جميع وقائع الدعوى الجنائية لتحقيق الهدف في الوصول إلى الحقيقة وتوقيع الجزاء على المذنب .

ولما كانت إجراءات الدعوى الجنائية بشكل عام تستهدف الوصول للحقيقة فإن الاستجواب باعتباره أحد هذه الإجراءات ، يستهدف أيضاً تمهيد الطريق للوصول إلى الحقيقة إلا أن الاستجواب يتميز عن غيره من إجراءات الدعوى الجنائية استناداً إلى طبيعته المزدوجة التي تتمثل في البحث عن الحقيقة وأيضاً كونه في ذات الوقت وسيلة دفاع عن المتهم.

فهو لم يعد الهدف منه مجرد البحث عن أدلة تدين المتهم بل أصبح يسعى وراء الحقيقة، فدوره إذاً التعرف على الحقيقة باعتباره أهم إجراء من إجراءات التحقيق فالاستجواب يرتبط بحقوق وضمانات المتهم التي يتمتع بها بمجرد اكتسابه صفة الاتهام بشكل قانوني.

فهو إذاً يحتل مكان الصدارة في الدعوى الجنائية، ويرجع ذلك إلى الدور الكبير الذي يقوم به في جميع مراحل التحقيق. إذ يعد الإجراء الوحيد الذي يتيح للمتهم المشاركة الفعالة لكل ما يجري بشأنه^(١).

سبب اختيار البحث:

يرجع السبب الرئيسي لاختيار موضوعنا بعنوان "استجواب المتهم في النظام السعودي مقارنة بالتشريع المصري". إلى أنه يعد إجراء هاماً من إجراءات التحقيق حيث يواجه المتهم بالأدلة ويناقش فيها على وجه مفصل لكي ينكرها أو يعترف بها .

وفي المملكة العربية السعودية وبصدد نظام الإجراءات الجزائية حديثاً^(٢). وبإنشاء هيئة التحقيق والادعاء العام^(٣). نظمت الإجراءات التي يجب على المحقق اتباعها عند استجواب المتهم وكيفية استجوابه دون أي تأثير على إرادته من أجل الحصول على اعتراف منه. إذ أقر نظام الإجراءات الجزائية السعودي مجموعة من الضمانات يجب اتباعها عند استجواب المتهم فتخلف أية ضمانة من الضمانات الممنوحة له يترتب على الاستجواب البطلان وأيضاً ما يترتب عليه من نتائج.

فقبل صدور نظام الإجراءات الجزائية السعودي وإنشاء هيئة التحقيق والادعاء العام كان يتولى التحقيق والاستجواب رجال الشرطة التابعون للأمن العام وهذا فيه إهدار لحقوق وضمانات المتهم، أما الآن فيقوم بالاستجواب أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام إذ أصبحت مهمة رجال الضبط الجنائي تتبع الجرائم وعمل محاضر الاستدلالات .

(١) محمد سامي النبراوي ، استجواب المتهم ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة، كلية الحقوق ، سنة ١٩٦٨م، ص ١.

(٢) صدر نظام الإجراءات الجزائية السعودي بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٠ وتاريخ ١٤٢٢/٧/١٤ هـ. المصادق عليه بالمرسوم الملكي رقم م/٣٩ وتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨ هـ.

(٣) أنشئت هيئة التحقيق والادعاء العام بموجب مرسوم ملكي رقم م/٥٦ وتاريخ ١٤٠٩/١٠/٢٤ هـ.

الفهرس

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
آيه قرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
المقدمة	٥-١
موضوع الرسالة	١
سبب اختيار البحث	٢
موضوع البحث	٤
خطة البحث	٥
الباب الأول	١١١-٦
الأحكام العامة للاستجواب	
تمهيد وتقسيم	٦
فصل تمهيدي	٢١-٧
تطور إجراء الاستجواب في النظام السعودي	
تمهيد	٧
المرحلة الأولى : ما قبل إنشاء هيئة التحقيق والادعاء العام	٧
المرحلة الثانية : بعد إنشاء هيئة التحقيق والادعاء العام	١٨
الفصل الأول	٧٠-٢٢
مدلول الاستجواب	
تمهيد وتقسيم	٢٢
المبحث الأول	٤٣- ٢٤
ماهية الاستجواب	
تمهيد وتقسيم	٢٤
المطلب الأول : تعريف الاستجواب	٢٤
تعريف المتهم	٢٥
الشروط الواجب توافرها في المتهم	٢٧
تعريف الاستجواب	٣٠

٣٠	 في النظام السعودي
٣١	 في التشريع المصري
٣٣	 المطلب الثاني : الطبيعة المزدوجة للاستجواب
٣٤	 الاستجواب باعتباره إجراء تحقيق
٣٥	 الاستجواب باعتباره وسيلة دفاع
٣٦	 رأي الباحث
٣٧	 المطلب الثالث : حالات وجوب الاستجواب
٣٨	 حالات وجوب الاستجواب في النظام السعودي والتشريع المصري
٤٣	 الإستثناءات على وجوب الاستجواب

٥٦-٤٤

المبحث الثاني

شكل الاستجواب

٤٤	 تمهيد وتقسيم
٤٤	 المطلب الأول : ميعاد الاستجواب
٤٤	 تمهيد
٤٥	 تحديد وقت أو ميعاد للاستجواب
٤٦	 حالات يجب فيها استجواب المتهم خلال وقت معين
٤٦	 في النظام السعودي
٤٧	 في التشريع المصري
٤٩	 المطلب الثاني : شفوية الاستجواب
٤٩	 استجواب المتهم شفاهه
٤٩	 استجواب المتهم الأصم الأكم
٥٠	 استجواب المتهم باللغة الرسمية للدولة
٥١	 استجواب المتهم الأجنبي
٥٢	 المطلب الثالث : محضر الاستجواب
٥٢	 تدوين الاستجواب
٥٣	 طريقة تدوين محضر الاستجواب
٥٤	 البيانات التي يجب أن يشتمل عليها محضر الاستجواب

٧٠-٥٧

المبحث الثالث

التمييز بين الاستجواب وما يختلط به من أنظمة

٥٧	تمهيد وتقسيم
٥٧	المطلب الأول :سؤال المتهم
٥٧	تمهيد
٥٨	تعريف سؤال المتهم
٦٠	اختلاف سؤال المتهم عن استجوابه
٦١	سؤال المتهم من قبل المحقق
٦١	سؤال المتهم من قبل المحكمة
٦٢	المطلب الثاني : المواجهة
٦٥	المطلب الثالث : سماع الشهود
٦٥	تعريف الشهادة
٦٦	إجراءات سماع الشهود
٦٨	أوجه الاتفاق والاختلاف بين الشهادة والاستجواب
٦٩	المطلب الرابع : الاستيضاح

١١١-٧١

الفصل الثاني

القائم بالاستجواب

٧١	تمهيد وتقسيم
----	--------------------

٩٤-٧٢

المبحث الأول

السلطة المختصة بالتحقيق والاستجواب

٧٢	تمهيد وتقسيم
٧٣	المطلب الأول: السلطة المختصة بالتحقيق
٧٣	تمهيد وتقسيم
٧٣	الفرع الأول : في النظام السعودي
٧٣	مرحلة ما قبل إنشاء هيئة التحقيق والادعاء العام
٧٥	مرحلة ما بعد إنشاء هيئة التحقيق والادعاء العام
٧٧	الفرع الثاني : الوضع في التشريع المصري
٧٨	الفرع الثالث : الجمع أو الفصل بين سلطتي التحقيق والادعاء
٨٠	رأي الباحث

٨١	المطلب الثاني : السلطة المختصة بالاستجواب
٨١	تمهيد
٨٢	الفرع الأول : الوضع في النظام السعودي
٨٢	مرحلة ما قبل إنشاء هيئة التحقيق والادعاء العام
٨٤	مرحلة ما بعد إنشاء هيئة التحقيق والادعاء العام
٨٥	الفرع الثاني : الوضع في التشريع المصري
٨٧	رأي الباحث
٨٩	المطلب الثالث : سلطة المحكمة في استجواب المتهم
٨٩	تمهيد وتقسيم
٩٠	الفرع الأول : الهدف من حظر استجواب المتهم من قبل المحكمة
٩١	الفرع الثاني : استجواب المتهم من قبل المحكمة
٩١	التشريع المصري
٩١	القضاء المصري
٩٣	النظام السعودي

٩٥-١١١

المبحث الثاني

استجواب بعض طوائف المتهمين

٩٥	تمهيد وتقسيم
٩٥	المطلب الأول : استجواب المرأة
٩٥	تمهيد
٩٦	الفرع الأول : استجواب النساء
٩٩	الفرع الثاني : استجواب الفتيات
١٠١	رأي الباحث
١٠٢	المطلب الثاني : استجواب الأحداث
١٠٢	تمهيد وتقسيم
١٠٣	الفرع الأول : استجواب الأحداث في النظام السعودي
١٠٦	التحقيق مع الحدث داخل المدرسة
١٠٨	الفرع الثاني : استجواب الأحداث في التشريع المصري
١١٠	رأي الباحث

٢٤٤-١١٢

الباب الثاني
ضمانات الاستجواب

١١٢

تمهيد وتقسيم.....

١٤٥-١١٤

الفصل الأول
ضمانات دفاع المتهم

١١٤

تمهيد وتقسيم.....

١٣٢-١١٦

المبحث الأول
موقف المتهم من التهمة المنسوبة إليه

١١٦

تمهيد وتقسيم.....

١١٦

المطلب الأول : إحاطة المتهم علماً بالتهمة المنسوبة إليه.....

١١٦

طريقة إحاطة المتهم بالتهمة المنسوبة إليه.....

١١٨

رأي الباحث.....

١١٩

الهدف من إحاطة المتهم بالتهمة المنسوبة إليه.....

١٢١

المطلب الثاني: حق المتهم في الصمت واللجوء إلى الكذب.....

١٢١

تمهيد وتقسيم.....

١٢١

الفرع الأول : حق المتهم في الصمت.....

١٢٢

موقف المؤتمرات والاتفاقيات الدولية من حق المتهم في الصمت.....

١٢٣

موقف التشريعات من حق المتهم في الصمت.....

١٢٥

موقف النظام السعودي والتشريع المصري من حق المتهم في الصمت.....

١٢٥

موقف النظام السعودي:.....

١٢٦

موقف نظام مديرية الأمن العام :.....

١٢٧

موقف القضاء المصري :.....

١٢٨

موقف الفقه من حق المتهم في الصمت.....

١٣٠

رأي الباحث.....

١٣١

الفرع الثاني: موقف المتهم من الكذب.....

١٣١

موقف الفقه من حق المتهم في اللجوء إلى الكذب.....

١٣٢

رأي الباحث.....

١٤٥-١٣٣

المبحث الثاني

واجب سلطة التحقيق في إخطار دفاع المتهم

١٣٣	تمهيد وتقسيم
١٣٥	المطلب الأول: دعوة محامي المتهم للحضور عند استجوابه
١٣٩	وجود المحامي مع المتهم أثناء الاستجواب
١٤١	المطلب الثاني : تمكين محامي المتهم من الاطلاع على التحقيق
١٤٣	التنازل عن الاطلاع على ملف التحقيق
١٤٤	الاتصال بين المتهم ومحاميه

١٩٤-١٤٦

الفصل الثاني

عدم التأثير على إرادة المتهم

١٤٦	تمهيد وتقسيم
-----	--------------------

١٦١-١٤٨

المبحث الأول

المؤثرات المادية

١٥١	المطلب الأول : العنف
١٥٦	المطلب الثاني : استخدام الكلاب البوليسية
١٥٩	المطلب الثالث : إرهاب المتهم بالاستجواب المطول
١٦١	رأي الباحث

١٧٣-١٦٢

المبحث الثاني

المؤثرات المعنوية

١٦٤	المطلب الأول : التهديد
١٦٧	المطلب الثاني : الوعد والإغراء
١٦٩	المطلب الثالث : الحيلة والخداع
١٧١	المطلب الرابع : تحليف المتهم اليمين

١٩٤-١٧٤

المبحث الثالث

وسائل التأثير على كيان المتهم

١٧٤	المطلب الأول : مصل الحقيقة
١٧٦	القيمة العلمية لمصل الحقيقة
١٧٩	موقف النظام السعودي من استخدام مصل الحقيقة

١٨٠	 موقف الفقه من استخدام مصل الحقيقة
١٨٢	 رأي الباحث
١٨٣	 المطلب الثاني : جهاز كشف الكذب
١٨٤	 القيمة العلمية للمتغيرات الفسيولوجية في اكتشاف الكذب
١٨٦	 مكان إجراء جهاز كشف الكذب
١٨٧	 موقف النظام السعودي من استخدام جهاز كشف الكذب
١٨٧	 موقف الفقه من استخدام جهاز كشف الكذب
١٨٩	 رأي الباحث
١٩١	 المطلب الثالث : التنويم المغناطيسي
١٩١	 فكرة التنويم المغناطيسي
١٩٣	 موقف الفقه من التنويم المغناطيسي
١٩٤	 رأي الباحث

٢٤٤-١٩٥

الفصل الثالث

الجزاء المترتب على مخالفة ضمانات الاستجواب

١٩٥	 تمهيد وتقسيم
-----	--------------------

٢٢٢-١٩٧

المبحث الأول

ماهية البطلان

١٩٧	 تمهيد وتقسيم
١٩٨	 المطلب الأول : تعريف البطلان وأنواعه
١٩٨	 الفرع الأول : تعريف البطلان
١٩٩	 الفرع الثاني : مذاهب البطلان
٢٠٢	 الموقف في كل من التشريع المصري والنظام السعودي
٢٠٣	 الفرع الثالث : التمييز بين البطلان والجزاءات الإجرائية الأخرى
٢٠٦	 الفرع الرابع : أنواع البطلان
٢١٢	 المطلب الثاني : آثار البطلان
٢١٣	 الفرع الأول : ما يترتب على تقرير البطلان
٢١٣	 آثار البطلان في كل من التشريع المصري والنظام السعودي
٢١٥	 أثر البطلان على الإجراءات السابقة
٢١٦	 الفرع الثاني : تصحيح البطلان

٢١٨	 الفرع الثالث: التمسك بالبطلان
٢٢٠	 الفرع الرابع: التنازل عن التمسك بالبطلان
٢٢٣-٢٤٤	المبحث الثاني
	مدى تأثير بطلان الاستجواب على غيره من إجراءات التحقيق
٢٢٣	 تمهيد وتقسيم
٢٢٤	 المطلب الأول : بطلان الاستجواب في ضوء النظام السعودي
٢٣٠	 المطلب الثاني : بطلان الاستجواب في ضوء أحكام محكمة النقض المصرية ...
٢٤٥	 الخاتمة
٢٤٦	 النتائج
٢٥٠	 التوصيات
٢٥٦	 قائمة المراجع
٢٦٧	 الفهرس

مستخلص الرسالة

يعد استجواب المتهم أهم مرحلة من مراحل الدعوى الجنائية يمكن أن يتعرض فيها المتهم للمساس بحريته وحقوقه ، وتتدخل مصالحه ، وتساء سمعته نظراً للنتائج الخطيرة المترتبة عليه ولكونه يبني عليه الحكم النهائي في الدعوى الجنائية، فالاستجواب يقف على حقيقة التهمة الموجهة إلى المتهم كما يربط بين جميع وقائع الدعوى الجنائية لتحقيق الهدف في الوصول إلى الحقيقة وتوقيع الجزاء على المذنب .

ولما كانت إجراءات الدعوى الجنائية بشكل عام تستهدف الوصول للحقيقة فإن الاستجواب باعتباره أحد هذه الإجراءات يستهدف أيضاً تمهيد الطريق للوصول إلى الحقيقة إلا انه يتميز عن غيره من إجراءات الدعوى الجنائية استناداً إلى طبيعته المزدوجة التي تتمثل في البحث عن الحقيقة وأيضاً كونه في ذات الوقت وسيلة دفاع عن المتهم. فبكونه إجراء تحقيق فإنه يعتبر واجباً على المحقق وبكونه وسيلة دفاع فإنه يعتبر حقاً للمتهم .

فهو إذاً يحتل مكان الصدارة في الدعوى الجنائية ويرجع ذلك إلى الدور الكبير الذي يقوم به في جميع مراحل التحقيق إذ يعد الإجراء الوحيد الذي يتيح للمتهم المشاركة الفعالة لكل ما يجري بشأنه .